الأهرام

المصدر : الاخبار

التاريخ : ٢٣ اغسطس ٢٠٠١

توظيف الخريجين.. مواجهة جادة للبطالة

ياتى مشروع توظيف الخريجين من الشباب فى اطار سعى الحكومة للتصدى لمشكلة البطالة التى زادت فى السنوات الأخيرة وأصبح الخريجون بالملايين مقابل عدة آلاف من الوظائف المتاحة.. وفرص العمل اقل بكثير من عدد المتقدمين.. وجاء المشروع فى وقته تماما لاثبات جدية الحكومة بعد ان كادت تفقد المصداقية فى حل ومواجهة مشكلة البطالة.

والمشروع الذى بلغ عدد المتقدمين لشغل الوظائف فى الاسبوع الأول اكثر من مليون ونصف المليون مواطن جاء تحقيقا لمفهوم العدالة الاجتماعية فى اطار خطة التنمية والتطور فى المجتمع المصرى. وكانت حكومة د. عاطف عبيد التزمت بتوفير فرصة عمل مناسبة فى قطاعات انتاجية وخدمية لاستكمال الدور الذى يقوم به القطاع الخاص الذى يتعين عليه فى نفس الوقت توفير فرص عمل جديدة في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

اذا كانت الحكومة وفرت ١٧٠ الف وظيفة فعلى القطاع الخاص توفير ٦٣٠ الف وظيفة سنويا لمواجهة الاعداد الضخمة من الخريجين.

وقد شهد ٢٧٥١ منفذا فى جميع محافظات مصر اقبالا شديدا من الخريجين لشغل الوظائف المعلن عنها وسط نظام واشراف من المحافظين والمسئولين يضمن راحة الشباب وعدم التكدس وسط الجو الحار الخانق.

ووسط تصريحات المسئولين ان هذه الوظائف للجميع فقد اعتقد بعض الشباب أنها محجوزة لاصحاب الحظوة والعاملين بعقود مؤقتة فى الوزارات كما ان الشباب له حق فى التساؤل حول عملية الاختيار للفائزين فى هذه الوظائف وأسس الاختيار ورغم تراجع الحكومة عن شرط السن فالمتقدمون يشعرون بالخوف من تنفيذ الحكومة لهذا الشرط خاصة ان الخريجين لن يكون بمقدورهم معرفة اسباب عدم الاختيار الذى سيعلن اوائل سبتمبر القادم.

المهم ان يعلم الجميع ان التعيين لجميع الشباب من ابناء مصر وفق معايير الشفافية والوضوح وتكافؤ الفرص. وان هذه الوظائف ليست محجوزة للمحاسيب.. وان هذه الوظائف ليست لامتصاص غضب الشارع بعد تفاقم الازمة الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة.. والشباب يشعر بمصداقية الحكومة هذه المرة وان الكمبيوتر سيقوم بترتيب المقبولين حسب سنة التخرج والسن والدرجات بعيدا عن تدخل احد فى هذه العملية.. ولتؤكد الحكومة انها فعلا تحمل هموم المواطنين الذين يلهثون خلف فرصة عمل منذ سنوات.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ربات البيوت زاحمن الشباب فى التقديم حتى وصلت نسبة المتقدمات ٥٢ فى المائة

● المصور: إذن ما طبيعة المشاكل التى تواجهها؟

●● الوزير : بعض المحافظات خصصت مساحات كبيرة جدا لاقامة المناطق الصناعية وصلت فى بعض المحافظات الى اكثر من الألف فدان وهذا يتطلب وجود مرافق ضخمة وتوزيعاً جيداً للمصانع الموجودة فيها بحيث لا تقام المصانع الكيماوية بجوار مصانع الاغذية. وهذا يتطلب اموالاً واستثمارات كبيرة جدا .

● المصور: كم منطقة مكتملة المرافق ؟

● الوزير: ٧٧ منطقة صناعية مكتملة البنية الأساسية .

● المصور: رغم كل هذه الأرقام المبشرة مازلنا لا نشعر بهذه المناطق ؟

●● الوزير : لأن كثيراً منها تحتاج طيراناً داخلياً وشبكة طرق لسهولة انتقال المستثمرين. وهذا هو التوجه الذى بدأ من خلال المطارات والموانئ التى يتم انشاؤها حديثا وعندما تكتمل سوف تشجع العمل فى المناطق الصناعية خاصة المناطق الموجودة فى الصعيد.

● المصور: هل أنشئت المناطق الصناعية بالصعيد للمستثمرين الكبار الذين حصلوا على الارض دون أن يستثمروها. ام انشئت لرأس المال الاجنبى أم للمشروعات الصغيرة الموجودة داخل المحافظة؟

●● الوزير : بعض المناطق الصناعية بدأت بتماسك كبير جدا وكانت هناك عوامل ساعدت على ذلك مثل المنطقة الصناعية بالمنيا لأن أحد المستثمرين اتفق على سبعة مصانع منها مصنع للرخام .

وكان المتوقع أن أبناء المحافظات فى الصعيد يقيمون مشروعاتهم فى مناطق محافظاتهم لكن بعض هؤلاء كان قد اتجه إلى مناطق العاشر من رمضان أو السادس من أكتوبر وارتبطت مصالحهم بهذه المدن . وهؤلاء لابد من دعوتهم للعودة إلى محافظاتهم لأنهم أولى بالاستثمار فيها وبالفعل بعض المحافظين استطاعوا استقطاب بعض أبناء المحافظات التى يتولونها لإقامة بعض المشروعات فى المناطق الصناعية .

● المصور : ربما إحدى مشاكل المناطق الصناعية هى مكاتب خدمة المستثمرين ؟

●● الوزير : بالفعل وجدنا أنه لا يوجد توافق بين مكاتب خدمة المستثمرين أو الأجهزة التى تقوم على الاستثمار فى المحافظات مع لغة العصر وخدمة هذه المناطق .

● المصور : هل هذه المكاتب تتبع المحافظين أم هيئة الاستثمار ؟

●● الوزير : تتبع المحافظين .

● المصور : وكيف تم انهاء هذه المشكلة ؟

●● الوزير : تم الاتفاق على أن يكون إنهاء مشاكل وطلبات المستثمرين من خلال مجمعات استثمار تقام فى عواصم الأقاليم الاقتصادية وتكون هذه المجمعات تابعة للهيئة العامة للاستثمار فنيا . وفى الوقت نفسه أيضا تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتدريب كل القائمين على إدارة هذه المكاتب أو فرز عناصر من داخلها لإلحاقهم بمكاتب الاستثمار الموجودة بالمحافظات . وبالفعل تم عمل أول مجمع فى أرض المعارض لخدمة منطقة القاهرة .

● المصور : وما هى ميزة هذه المجمعات ؟

●● الوزير : لقد وجدنا أن هناك ١٩ جهة يتعامل معها المستثمر لإقامة مشروعه وهذا نوع من البيروقراطية ويمثل صعوبة شديدة أمام المستثمرين .

لذلك هذه المجمعات يوجد فيها ممثلون للجهات المعنية مفوضون فى اتخاذ القرار .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● المصور : المشكلة الحقيقية لمعظم هذه المناطق أنها تعانى من أزمة حقيقية هى صعوبة التمويل نتيجة أن المصارف المصرية أنفقت كل أموالها على كبار المستثمرين ولم يعد لديها ما تنفقه على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

فهل تمت دراسة مساعدة المستثمرين الصغار فى المناطق الصناعية ليكون لهم نصيب من الائتمان ؟

●● الوزير : الحكومة فطنت إلى هذه النقطة واكتشفت أن السبب هو أن معظم بنوكنا خاصة البنوك الكبرى تجارية وليس من مهامها إقراض المشروعات الصغيرة باستثناء بعض البنوك المتخصصة .

لذلك عقد رئيس الوزراء اجتماعا حضره كل رؤساء البنوك وجمعيات رجال الأعمال وتم الاتفاق على أن يتم فتح منفذ فى البنك الأهلى وغيره من البنوك الكبرى مثل بنك مصر ويختص هذا المنفذ بإقراض المشروعات الصغيرة وسوف تشارك هذه البنوك فى تمويل برنامج الصناعات الحرفية من خلال منح قروض بفائدة بسيطة للورش لتشغيل الشباب وفى نفس الوقت سيكون عندها برنامج خاص للمشروعات الصغيرة .

يضاف إلى هذا أن بعض البنوك الأخرى سوف تشارك فى تمويل هذه المشروعات مثل بنك ناصر وبنك التنمية الصناعية وبنك التنمية الزراعى .

● المصور : الحقيقة أن الشباب ليس لديهم ثقة إلا فى برنامجين فقط هما الوظائف الحكومية ثم مراكز معلومات القرى ويعتقدون بأن برامج التدريب والمشروعات العاجلة، لايمكن أن تكون برامج حقيقية لأنه من الممكن أن يقدم المقاولون شهادات مزورة بأنه قام بتعيين عدد من الشباب على عكس الحقيقة، أو يضيع الربع مليون فى مشروعات تافهة . مما يجعل المليار وربع المليار معرضة للضياع مما يجعله أقرب إلى تبديد للمال العام ؟

●● الوزير : علينا أن نقول إنه لو صحت هذه البرامج وسلوكيات الناس بالتأكيد ستكون هذه البرامج مجدية .

ولذلك السؤال هل مطلوب منا أن نغفل بعض السياسات ولا نطبقها لأنه من الممكن أن نتهم ببعض السلبيات؟! أم أننا علينا أن نصحح السلبيات ؟.. أنا أرى أنه إذا كان هناك إجماع على صحة هذه السياسات فلابد أن ننفذها وفى نفس الوقت نطالب بحسم الإدارة والسلوك العام والالتزام على كل المستويات بداية من الأسرة.

وإذا لم نفعل ذلك سوف نقع فى المحظور وهو كثرة القوانين والهروب من اقتحام القضايا خشية السلبيات الموجودة .

● المصور : ألم يكن من الأفضل تخصيص الربع مليون لتحقيق برنامج قومى موحد كل عام مثل تغطية المصارف أو اقامة ساحات شعبية ؟

●● الوزير : برنامج الربع مليون لم يلغ بقية المشروعات الأخرى التى تتمتع بها القرية المصرية سواء الخطة الاستثمارية العامة للدولة أو الخطة الواردة فى موازنة المحافظات أو برنامج شروق فالقرية المصرية تتمتع بأربعة مشروعات للتنمية .

كما يوجد برنامج كامل فى وزارة الرى لتغطية المصارف ويتكلف مليارات . لكن هل علينا أن نلغى برنامج الربع مليون الذى تمسكت به كل القيادات الشعبية والمحافظين ونواب الشعب ونوجهه إلى خطط أخرى .

● المصور : هذا يجعلنا نتساءل كم استفادت القرية من مشروع الربع مليون ؟

●● الوزير : ننفق على هذا المشروع مليارا و١٧٣ مليونا كل عام . ويتكرر المشروع لمدة خمس سنوات وقد حقق نتائج طيبة ففى قطاع مياه الشرب تم تنفيذ ٢٧٣٠ مشروعا حتى الآن باستثمارات ٢٤٨ مليون جنيه .

كانت وزارة الاسكان تنشئ محطة مياه الشرب لكنها لا تمد شبكات المياه باعتبارها من اختصاص المحافظات التى لا تستطيع تنفيذها لأن اعتمادات برنامج مشروع لا تكفى ولذلك تظل مشروعات المياه أو الصرف الصحى بدون شبكات . وفى نفس الوقت لا يستطيع المواطنون فى القرى توصيل المياه لأنهم غير قادرين على دفع تكاليف شبكات المياه التى قد تصل إلى ٧٠٠ جنيه للفرد الواحد . فجاء برنامج الربع مليون واعفاهم من كل هذه المصروفات ونفس الأمر فى مشروعات الكهرباء والانارة فقد تم تنفيذ ٢٥٦٥ مشروعا من خلال الربع مليون باستثمارات بلغت ١٥٨ مليون جنيه .

وفى قطاع الرصف والطرق تم تنفيذ ٣٠٧٩ مشروعا باستثمارات ٣٧٩ مليون جنيه .

● المصور : وكيف تتم متابعة هذا المشروع ؟

●● الوزير : المتابعة دقيقة وباليوم وقد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قررنا منع تشغيل أى شباب فى المشروعات من غير شباب القرية . والمقاول الجيد صاحب السمعة الجيدة الذى سوف يوفر فرص عمل للشباب هو الذى سيتم إرساء المشروعات عليه.

وكل أسبوع نقدم تقريرا عن المشروع إلى مجلس الوزراء والرقابة الإدارية وجهات التمويل .

● المصور : نعود ونتساءل أيهما مفيد للقرية المصرية . أن يتم تفتيت المبالغ فى عدد من المشروعات التى لا تعرف من الذى يقرر أهميتها أم أن تكون هناك أولوية واحدة لمشاكل نتفق عليها جميعا . مثل المصارف ؟

●● الوزير : كل المشروعات التى يتم تنفيذها بمشروع الربع مليون تم اختيارها من خلال أبناء القرى أنفسهم .

● المصور : الاختيارات أصبحت تتم من خلال شخصيات بعينهم داخل القرى وأصبحت المشروعات تعبر عن مصالح شخصية ؟

●● الوزير : لا يمكن أن ننكر أن العامل الشخصى يدخل أحيانا فى اختيار المشروعات. لكن حدوده بسيطة جدا . لأننا نتابع ونحقق فى أى واقعة تصل إلينا سواء من الأجهزة الشعبية أو الأجهزة الرقابية فعندما علمنا أن طريقا تم رصفه أمام منزل السكرتير العام بإحدى المحافظات اتخذت إجراء سريعا فى هذا الأمر وتم نقل السكرتير العام من مكانه . رغم أن أهالى المنطقة أكدوا انهم الذين اختاروا هذا الطريق.

● المصور : لكن نسبة كبيرة من المقاولين لم يحصلوا على بقية مستحقاتهم عن مشروعات العام الماضى ؟

●● الوزير : دفعنا للمقاولين حتى شهر مارس الماضى . ونسبة الانجاز فى هذا المشروع وصلت إلى ١٥٠ فى المائة . لأننا ندفع متأخرات للمقاولين منذ ٤ سنوات ماضية

● المصور: ما الجهة التى ستتبعها معلومات القرية؟

●● الوزير: مركز معلومات مجلس الوزراء ووزارة التنمية المحلية. وتم اتخاذ قرار بأن هذه المراكز لها حق تجميع الإحصاء فى القرية طبقا لقانون الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

● المصور: وكيف سيتم العمل بداخلها؟

●● الوزير: سيتم توفير ١٨٠٠ قائد أو رئيس للمراكز ويتم تدريبهم فى الوحدات القروية.

● ما الفارق هذه المراكز وبين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؟

●● الوزير: الفارق كبير، لأن جهاز التعبئة والإحصاء يعمل على أساس العينة وعلى سنوات طويلة، وله مهام أخرى فى السلم والحرب أما هذه المراكز فتعمل بشكل يومى وتقوم بتحديث الخريطة المعلوماتية للقرية بشكل يومى حسب التطور الذى حدث بالقرية سواء المواليد أو الوفيات.

كما ستقوم بحصر ومتابعة كل المشروعات القائمة فى القرية وتسجيل نسبة إنجازها والعاملين فيها ستعطى أى أرقام عن القرية فى أى لحظة.

قانون جديد

● المصور : بعد أكثر من سبع سنوات من الدراسة هل حان الوقت ليرى قانون الإدارة الجديد النور ؟

●● الوزير : هناك لجنة مشكلة برئاسة المستشار وزير العدل وتضم بعض الوزراء والمحافظين وخبراء الإدارة المحلية وقد اجتمعت اللجنة حوالى ثلاث مرات وأمامها أربعة مشروعات ، اقتراح الأول من مجلس الشورى والثانى مقدم من لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب والثالث مقدم من وزارة التنمية الريفية قبل تغييرها والرابع مقدم من المجالس القومية التخصصية .

● المصور : ما العامل المشترك بين كل هذه المشروعات ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□ قانون العمل الموحد مطلوب ليحقق ضمانات للعاملين بالقطاع الخاص ويؤكد أن القطاع الحكومى «ترهل»

□ أصحاب المصانع فى الغربية وبور سعيد اشتكوا للمحافظين من تقديم عمالهم فى الوظائف مما يهدد المصانع بعدم وجود عمالة

●● الوزير : أعتقد إن قرار إنشاء وزارة التنمية المحلية قد عالج كثيرا من الأمور التى كانت سيناقشها القانون الجديد ، لكن يبقى التطلع إلى تغيير هذا القانون ليكون متوافقا مع متغيرات العصر باعتبارنا دولة تأخذ بنظام الاقتصاد الحر والمنهاج الديمقراطى التى تعتمد على التعددية الحزبية ووجود جهاز رقابى شعبى وتتجه إلى تفعيل دور هذا الجهاز الشعبى .

● المصور : فى ظل كل هذا ما هو المطلوب فى القانون الجديد ؟

●● الوزير : هناك وجهات نظر كثيرة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار .

أول هذه النظريات أن البعض يرى ضرورة توسيع دائرة اللامركزية فى داخل المحافظات فتكون للمحافظين صلاحيات أكثر فى اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى الحكومة المركزية .

والرأى الآخر يرى أنه لابد من الدراسة المتأنية لأن القاعدة تقول بأن من يملك موارده يملك قراره ومادامت المحافظات لا تملك مواردها الآن فهى لا تملك هذا القرار وبالتالى لابد أن تكون دائرة اللامركزية لا تؤدى إلى الإخلال بالسياسات المركزية للدولة .

وبين هذين الرأيين يأتى الرأى الثالث الذى يقول بمركزية السياسات ولا مركزية التطبيق .

● المصور : حتى الآن لا يستطيع رؤساء المدن والمحافظين مجازاة موظفى الوزارات السيادية فى محافظاتهم وهذا يؤدى إلى إخلال بالعمل داخل المحافظة ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

●● الوزير : قانون الادارة المحلية حدد أن المحافظ هو الوزير المختص فى محافظته بالنسبة لوزارات الخدمات مثل التعليم والصحة وبالنسبة للجامعات ، فالمحافظ يختص بأمن الجامعات وهو عضو فى مجلس الجامعة ويختص بأمن كل المحافظة بالتنسيق مع سياسة وزارة الداخلية .

وبالنسبة لبعض الهيئات العامة أو الوزارات السيادية مثل القضاء فهى ذات طبيعة خاصة ولا يجوز التدخل فيها .

أما الوزارات الأخرى مثل الأوقاف فالمحافظ يختص بالثواب والعقاب لكن من خلال الوزير المختص . المحافظ يخطر الوزير بمذكرة يقترح فيها القرار الذى يراه . وعادة الوزير المختص يستجيب تماماً لقرار المحافظ

● المصور : الصراعات التى كانت بين المحافظين ومديرى الأمن هل مازالت موجودة الآن ؟

●● الوزير : لا يوجد مكان فى العالم إلا وفيه خلافات بين البشر . لكن نستطيع أن نقول بأن السمة العامة حاليا اننا لم نسمع عن أية خلافات بين محافظ ومدير أمن بل هناك تعاون جاد لأن التنمية المحلية أمن قومى ، وكل جهاز الامن يعتمد على التنمية .

الحركة الأخيرة

● المصور : فى حركة المحليات الأخيرة ما هى أسباب التغيير وكم رئيس مدينة تم إنهاء خدمته؟

>> الوزير : الإدارة المحلية تحتاج إلى تغيير فى القيادات وهذا لابد أن يأتى من خلال ثلاثة أمور .

الأول : الفراغات التى تحدث بسبب بلوغ بعض القيادات سن المعاش .

الثانى : لابد من تغذية مواقع الادارة المحلية بعناصر جديدة نشطة سواء من داخلها أو خارجها .

الثالث : قد تكون هناك معلومات بأن القيادة المحلية الموجودة لم تعد قادرة على العمل الميدانى والالتحام بالجماهير أو تنفيذ المشروعات أو تحيط بهم شبه انحراف.

وكل هذه الأمور معرفتها خلال عام كامل من الدراسة عن طريق متابعة المحافظين والأجهزة الرقابية ومتابعة الوزارة .

● المصور : كيف تم اختيار القيادات الجديدة ؟

●● الوزير : أعلنا عن مسابقة تقدم إليها ١٧٠٩ وتم تغيير ١٢١ قيادة محلية .

● المصور : كم قيادة تم تعيينها من خارج الادارة المحلية ؟

●● الوزير : ٥٧ قيادة اضافة إلى تحريك ٣٩ قيادة من داخل المحليات إلى أماكن أخرى.

● المصور : كم قيادة تم استبعادها ؟

●● الوزير : ٢٥ قيادة .

● المصور : كم تم استبعادها لشبهة انحراف ؟

●● الوزير : جميعهم لبلوغ سن المعاش أو لعدم ثبوت الكفاءة أو شبهة الانحراف .

● المصور : ما هى نوعية الانحرافات ؟

●● الوزير : تبدأ من التقاعس والاهمال إلى مخالفته للقانون أو عدم تمتعه بسمعة حسنة ، لكن لم تثبت انحرافات كبيرة . لأن هذه الانحرافات لا توجد بين رؤساء المدن ، فربما نجدها فى بعض إدارات المحليات وهذه الادارات هى سبب الحديث عن أن الفساد فى المحليات للركب .

الفساد للركب

● المصور : ما مدى صدق مقولة إن الفساد للركب ؟

●● الوزير : أنا شخصيا أقول إنه لايوجد شىء مطلق فلابد أن نؤكد أن هناك شرفاء وإلا لما تمت أية إنجازات فى المحافظات. ويجب أن نعلم أننا نتعامل مع جهاز يعتبر نافذة المواطنين على الحكومة فى كل المجالات ومن هنا فإن أى فساد فى هذا الجهاز يجعل المواطنين يحكمون على الحكومة بالفساد أو السلبية . ولذلك لابد من عمليات التغييرات المناسبة التى تجعل الفساد ينحسر تماماً ويصبح تحت الأقدام وليس فقط تحت الركب.

● المصور : النيابة الإدارية تؤكد أن نيابة المحليات هى أكثر النيابات من حيث عدد القضايا الواردة إليها ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

●● الوزير : بسبب كثرة عدد العاملين فى الادارة . كما يجب أن نعلم أن عدد الجزاءات التى توقع على موظف الادارة المحلية اكثر بكثير جداً من الجزاءات التى توقع على أى موظف فى الدولة لأنه يواجه مواقف كثيرة تعرضه للجزاء .

● المصور : أمامنا نماذج من المحافظين استطاعوا رغم الضغوط الاقتصادية وقلة حجم الانفاق أن يكتلوا جهود محافظاتهم ويحققوا نماذج ناجحة والواضح أن نموذج المحافظ القادر على الابتكار فى حالة انتعاش الآن . هل يمكن أن ترسم لنا خريطة بعدد المحافظين الذين ينطبق عليهم هذا الوصف؟

●● الوزير : غالبية السادة المحافظين نماذج مشرفة ، وهناك من يأخذ حظه وحقه فى الاعلام وهناك من قد يكون من النماذج نفسها ولكن لايأخذ القدر نفسه من الاعلام، وتبقى حقيقة نؤكد عليها جميعاً أنه إذا ما وصلت المقومات الشخصية للمحافظ إلى المقومات التى تجذب كل ابناء محافظته إلى جانبه لتشاركه فى الآمال والطموحات والهموم والمشاكل يصبح هناك تفاعل وانهم جميعاً سوف يتفاعلون مع سياسته خاصة إذا ما تفهم نموذج محافظته وطبيعتها وحقق سياسته العامة والمحلية فى كل محاورها.

● المصور : هل يمكن أن نجد سيدة رئيساً لمجلس المدينة فى الحركة القادمة ؟

●● الوزير : أنا أمهد لذلك وسوف نجد المرأة رئيساً للمدينة فى الحركة القادمة . والقانون يسمح بذلك .

● المصور : نشكر السيد الوزير على هذا الحوار الخصب .

●● الوزير : الشكر لمجلة المصور على الدور الوطنى الذى تقوم به .

أعد ورقة الحوار وأعدها للنشر:

أحمد أيوب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية